

الفصل الأول

تقديم: بمثابة مدخل نظري

لقد أدى إنبهار الإتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في شرق أوروبا لطرح تساؤلات كثيرة حول الماركسية والاشتراكية أو ماسمي عند الشيوعيين السودانيين بقضايا العصر ، ورغم أهمية القضايا الكثيرة التي تثيرها مناقشة قضايا العصر ، إلا أنني أرى أن هناك قضيتين ينبغي أن يعطيها الشيوعيون السودانيون واصدقاؤهم من الديمقراطيين والتقدميين والمتقنين السودانيين أهمية واسبقية: القضية الأولى هي قضية نظرية بالمقام الأول وتتعلق بالماركسية ومنهجها وهل ما زالت الماركسية كفلسفة ومنهجها الجدلي قادرين على تقديم رؤيا منطقية للعالم وما يحدث فيه، ومنهج لمعرفة الواقع الموضوعي الطبيعي والاجتماعي بحيث يمكن أن يقدم حلا للقضية الثانية وهي صياغة نظرية للثورة السودانية ومن ثمة برنامجا لتلك الثورة؟ إذ أن المهم ليس فقط تفسير العالم وإنما تغييره!

لعله من الضروري وقد دخلت المناقشات العامة التي دعت لها سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني حول قضايا العصر ، منعطفا حادا، ان احاول تجميع مساهماتي في هذه المناقشة للاسهام بطرح بعض القضايا بهدف تطوير موقف الشيوعيين السودانيين منها وسأبدأ من بعض القضايا النظرية والتطبيقية:

اولا: ان الموقف الفلسفي للماركسية فيما يتعلق بما يسمى القضية الأساسية في الفلسفة، اي اسبقية الوجود الموضوعي (المادي)، وحدة العالم، امكانية ادراك العالم... الخ ما زال صحيحا ومطابقا للمعرفة العلمية العصرية التي بين يدينا. إن هذا يفرق بشكل اساسي بين الماركسية كفلسفة مادية وكل الفلسفات المثالية الاخرى، وهنا لا بد من الوقوف لشرح ماذا نعني بمفهوم أن فلسفة ما مادية او مثالية لأن هناك فهم سوقي، مبتدل وغير علمي لمفهومي المادية والمثالية، فمفهوم المادية في الفلسفة لا علاقة له بمفهوم المال او القروش، أي أن ما يقال حول أن فلان مادي بمعنى أنه يحب المال فذلك فهم سوقي للمادية، أو بمفهوم الملذات الحسية فذلك أيضا مفهوم مبتدل آخر للمادية. والمقصود من إبتدال مفهوم المادية عند العامة من الناس والمتعلمين الذين لم يسعفهم الحظ بدراسة الفلسفة هو ابعاد هؤلاء وأولئك من اقترابهم من الفكر المادي الفلسفي حتى لا يمتلكوا فهما علميا عن الدنيا والوجود الانساني والاجتماعي يقربهم من أي فكر ثوري رافض للأوضاع الاجتماعية السائدة. كما ان تشويه المفهوم المادي عند عامة الناس يقصد به إبعادهم عن الحزب الشيوعي والفلسفة الماركسية.

ولعل محاولة فريدريك أنجلز ، صديق ماركس ورفيق نضاله، لشرح الفرق بين المثالية والمادية في كتابه "لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية"، يعطي، رغم تبسيطه، شرحا للمسألة. يقول أنجلز: "السؤال الأساسي في كل الفلسفة، خاصة الحديث منها، هو الذي يخص العلاقة بين التفكير والوجود." (الأعمال المختارة، الطبعة الانجليزية، دار التقدم موسكو ١٩٧٠، ص ٣٤٥)، وحول ذلك السؤال، وفقا لانجلز، تنقسم الفلسفة لمعسكرين مثالي ومادي (ص ٣٤٦) فالذين يقولون باسبقية الفكر او الروح على الوجود او الطبيعة هم مثاليون والذين يقولون باسبقية الوجود والطبيعة هم ماديون. ولعل لينين أعاد للفلسفة الماركسية مجدها في نقاشه الفذ للنقد التجريبي عندما أعلن ببساطة ووضوح متناهيين "إن مفهوم المادة كما اوضحنا من قبل، معرفيا يعبر عن لاشئ سوى الواقع الموضوعي الموجود بشكل مستقل عن عقل الانسان" (المادية والنقد التجريبي، الطبعة الانجليزية، دار النشر باللغات الأجنبية موسكو، ١٩٥٢، ص ٢٧٠)، وبالتالي تصبح المسألة هي هل يمكن أن يعرف الانسان ذلك الواقع الموضوعي الموجود بشكل مستقل عنه؟ وكيف يمكنه التعرف على ذلك الواقع؟ وهل يكفي معرفة الواقع أم من الضروري تغييره؟

ثانياً: و المادية الديالكتيكية تقدم المنهج الذي يقود لنظرية المعرفة التي تتبناها الماركسية، وذلك المنهج ما زال صحيحاً باعتبارها المنهج العلمي القادر على دراسة وادراك كنه الواقع الطبيعي والاجتماعي. وبالنسبة للماركسية فالديالكتيك ليس مجرد مجموعة قوانين او مقولات او مقابلات فلسفية جامدة يتم حفظها من بطون الكتب المدرسية المبسطة على النهج الستاليني¹، انما هي القدرة على ادراك المحدد (الكلي) من خلال عملية التجريد و اعادة بناء الكلي والنشاط الخلاق والتجريب والمقارنة المستمرة بين المدرك كتصور منطقي (نظري) للواقع والواقع، اي بين المحدد - المفهوم والمحدد- الواقع- الحقيقة. ومن هنا فان الماركسية هي فلسفة بنائية، لا بالمعنى الشكلي الذي يحاول البعض ان يعرف به البنائية، بل بمفهوم انها تدرس العلاقات الداخلية والخارجية بين العناصر المكونة للكلي، اي انها تنظر إلى الاشياء، الحركات، الافراد والطبقات في علاقاتهم التي يكونون عن طريقها منظومات وتشكيلات، اي كليات، واقع باعتبار أن الواقع مركب، محدد ونسبي وليس أحادي، مجرد ومطلق. وفي تقديري ان العلاقة بين العنصر والكلي هي علاقة نسبية، فما يشكل عنصراً في منظومة ما، قد يكون هو في حد ذاته كلا من عناصر مختلفة، وهذا لا يشكل اساساً لنسبية المعرفة فقط بل للاستقلال النسبي للظواهر وللعمليات ولتعدد الكليات والعناصر المكونة لها ونسبية العلاقات بينها جميعاً. ومن هنا فان التجريد يكتسب اهمية كبيرة في مسألة المعرفة، ذلك أن التركيب كعملية نظرية مستحيل بدون التجريد، ذلك ان التجريد لا يسمح فقط بعزل العناصر والظواهر من علاقاتها لبداية دراستها، بل انه يسمح باكتشاف العلاقات نفسها التي تجعل منها عناصر للكلي وبالتالي تسمح بفهم الكلي نفسه كمحدد اي كواقع، رغم ان ذلك الفهم يتم بنكوبين نموذج منطقي، لا سبيل لامتحانه الا بالممارسة والتطبيق (بما في ذلك التجارب المعملية والحقلية في حالة العلوم الطبيعية) والنشاط الخلاق في المجتمع أو بعلاقانية فرضياته وحيثياته وعلاقاته السببية ومنطقية نتائجه.

ان الممارسة، النشاط الخلاق والتاريخ هم المقياس الممكن لتطابق المحدد- المفهوم- المنطقي، للمحدد- الواقع- الحقيقي. ان المعرفة التي لا يمكن اخضاعها للممارسة والنشاط والزمن تظل معرفة نظرية فقط تقوم على تماسك فرضياتها الاساسية وتماسك بنائها المنطقي (بما في ذلك صحة فرضياتها، إذ أن ثبوت بطلان فرضياتها يثبت بطلانها نفسها، كالبناء الذي ينهار اساسه). ان العلوم الطبيعية تخضع نظرياتها للتجريب المعملية والحقلية وغيرها من اشكال البحث التطبيقي، وهي تستفيد من عملية التجريد النظرية فتحاول ان تنقلها للتطبيق العلمي والمعملي في دراسة واكتشاف العناصر والعلاقات لخلق كليات جديدة لم تكن موجودة في الطبيعة (من خلال تشكيل علاقات جديدة بين عناصر جزئية موجودة مسبقاً ولكن لم تكن بينها نفس العلاقة او عزل عناصر جزئية عن علاقاتها مع عناصر جزئية اخرى، او الاستفادة من اكتشاف وجود علاقات بين عناصر أما لإعادة انتاجها أو إيقاف إنتاجها... أو كما قال أنجلز جعل الشئ في ذاته، غير القابل للمعرفة عند كانه، شئ لنا). اما العلوم الاجتماعية فان نظرياتها هي موضوع التجربة والنشاط الانساني الاجتماعي بكافة اشكاله السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية... الخ. إذ ان التجريد في العلوم الاجتماعية التي تدرس المجتمعات الانسانية لا يتم إلا على مستوى نظري، على مستوى المفاهيم والمقولات؛ بينما في العلوم الطبيعية من الممكن عملياً ومعملياً احياناً عزل العناصر و اعادة بناء الكل، بل يمكن القول ان تاريخ علوم طبيعية كثيرة كالكيمياء والكيمياء العضوية والاحياء.. الخ، يمكن النظر اليه من خلال اكتشافات واختراعات قامت على نجاح عزل العناصر واكتشاف خواصها وعلاقاتها مع بعضها البعض. وهذا لا يعني بالطبع ان العلوم الطبيعية لا تحتوي على علوم نظرية مبنية على افتراضات، فالنتظير في علوم الفيزياء

والفضاء مثلا يقود المعرفة العلمية التطبيقية في تلك العلوم ويعيد صياغة النظريات كلما حققت المعرفة العلمية التطبيقية اكتشافا علميا أو اخترعا جديدا.

وتظل الفلسفة عموما معرفة نظرية تعتمد على البناء المنطقي لحقيثاتها واطروحاتها وعلى صحة افتراضاتها ومقولاتها المعبرة عن الواقع الطبيعي او الاجتماعي او الانساني. والمعرفة الفلسفية لاغنى عنها لتطور الانسان وتطور المعرفة الانسانية، لأنها اساس المعرفة العلمية ومصدر اداتها المعرفية، اي مصدر منهجها ونظريتها للمعرفة، وسواء اعترف العاملان في مجال العلم المعين بأن ثمة معرفة فلسفية خلف نشاطهم العلمي او لا فإن ثمة فلسفة وراء ذلك النشاط حتى ولو لم يدركها أولئك "العلماء".

ومن هذا المنطلق فان الماركسية هي اداة لمعرفة العالم ولكنها اداة ليست فقط لتفسير العالم وانما ايضا لتغييره، اي انها منهج فلسفي للبراكسيولوجي؛ أي للنشاط الخلاق وهي تستند في النشاط الخلاق ذلك على دراسة وتحليل الواقع الملموس، (يقول لينين إن أهم شئ في الماركسية هو دراسة الواقع الملموس وان الديالكتيك الجاد هو تحليل الواقع كعملية، أي في حركته وتحوله) فالتكتيكات المناسبة والحلول للمشاكل والقضايا العملية الملموسة تحتاج لمعرفة دقيقة بالواقع الموضوعي والقدرات والإمكانات الذاتية للقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، والقدرة على تلخيص التجربة واستخلاص الدروس العامة والخاصة منها (وهو مستوى من التنظير) والاختلاف الأساسي في تقديري بين التجربة كوسيلة للمعرفة والماركسية ان التجربة تحصر المعرفة في التجربة بينما الماركسية، تنظر (هي تنتج نظرية او تمارس نشاطا تنظيريا) قبل وبعد التجربة وتقوم باستخلاص نتائج التجربة وهي تجرد وتحلل وتعيد بناء (تركيب) الواقع وتعمم ببناء النماذج واستخلاص المقولات اي انها تنظر، تنشئ نظرية للاسترشاد بها وهذه النظرية تزداد غنى من خلال النشاط الخلاق، اي من خلال التجربة اي ان العلاقة بين النظرية والتجربة هي علاقة تبادل في الاغتناء والاثراء، اي لمزيد من المعرفة التي تقود لمزيد من النشاط الخلاق، لا لمجرد تفسير وفهم العالم وانما لتغييره.^٢ ومن هنا تتبع صحة المقولة اللينينية ""لا توجد حركة ثورية بدون نظرية ثورية" (لينين، ما العمل، ط البنجوين ١٩٨٨، ص ٤٠)

ومن هنا ياتي الحديث عن نظرية للثورة السودانية او للثورة في اي بلد او في اي عصر، او اي مرحلة او فترة تاريخية، حيث يتم استخلاص تلك النظرية من خلال اعمال المنهج ونظرية المعرفة في الواقع من جهة ومن خلال النشاط الثوري وتلخيص التجربة واستخلاص نتائجها من جهة اخرى وهما عمليتان متكاملتان. وهذا يقود إلى القول بتاريخية النظرية وخصوصيتها، مما يجعل هناك دائما ضرورة للالتصاق بالواقع والشعب والعصر والمرحلة والفترة الثورية، اي اهمية نسبية الزمان والمكان والمجتمع في استخلاص نظرية للثورة، وهذا بالضبط ما يجعل كتابات ماركس وانجلز ولينين واي كتابات اخرى محدودة ونسبية وان اهم ما تحويه هو منهجها، ولكن مثلما هناك مسائل نسبية فهناك في كل التاريخ البشري التعميمات في العلوم الطبيعية والاجتماعية مثل كروية الارض وكون ان تحول قوة العمل إلى سلعة هو تعميم للانتاج السلعي الرأسمالي، اذ ان مثل هذه الاشياء لا تحتاج لاعادة اكتشاف. يقول لينين

ان طبيعة التفكير البشري لعلى نحو يمكن ان يعطي، وهو يعطي، الحقيقة المطلقة، التي هي مجموعة حقائق نسبية. ان كل مرحلة في تطور العلم تضيف لهذه الحقيقة المطلقة الكلية، لكن مدى صحة اي مفهوم علمي لهي مسألة نسبية، تتسع او تضيق بالتطور اللاحق للعلم (مقتطف بواسطة آت. فرولوف، الفلسفة وتاريخ علم الوراثة، ماكدونالد، لندن، ١٩٩١، ص ٢٠)

وبالتالي يمكن الحديث عن نظرية عامة للثورة تعتمد على تعميم نظري للتجربة البشرية وتطور المجتمعات، ولأنها تعميم فإن العنصر التجريد فيها أكثر طغيانا من التحديد، لأن التحديد ذو علاقة وثيقة بالخاص، بالواقع، بالمركب، بال لحظة التاريخية المحددة والمكان المحدد ولا بد أن نلاحظ هنا أن ذلك صحيح لكل نظريات العلوم الاجتماعية والطبيعية، التي تقترض ثبات "العوامل الأخرى" (other things remain the same) أو "العوامل الخارجية" (مثلاً درجة الحرارة أو مستوى الضغط الجوي) أو حتى بعض العلاقات الداخلية (العلاقة بين الفئات الطبقة في طبقة ما أو بين الإلكترونات والنيوترونات في عنصر ما)، إذ أن تغير هذه الفرضيات أو الظروف أو الشروط قد يؤدي لتغيير جزئي أو كلي في معطيات ونتائج النظرية وعلاقتها بالواقع.

ولهذا السبب فإن الحديث عن قوانين للتطور الاجتماعي هو تعميم نظري يعطي صورة عامة عن عمل هذه القوانين ومرشد لمعرفة وإدراك عملها لا تغني عن التحليل الملموس للواقع الملموس. فالمادية التاريخية عندما ترسم تصورا عاما لأساليب الإنتاج التي عرفتها البشرية لا تقدم صورة محددة لإسلوب الإنتاج الأقطاعي في سلطنة دارفور أو السلطنة الزرقاء أو كيفية حدوث التراكم البدائي لراس المال في السودان وهكذا، إذ كل ذلك يعتمد على الخصوصية السودانية، رغم أنه لا ينفي مثلا وجود علاقات ربيع في الإقطاع السوداني (راجع محمد أبراهيم نقد: علاقات الأرض في السودان هوانش على وثائق تمليك الأرض، دار الثقافة الجديدة ١٩٩٣) ولا جوهر التراكم البدائي لرأس المال الذي خو طلاق المنتج عن وسائل إنتاجه، ولكن الخصوصية تبقى في العملية التاريخية التي تم فيها كل ذلك والسماط الخصى التي تركتها على أسلوب الإنتاج المعين أو عملية التراكم المعينة.

ثالثا: يظل الديالكتيك هو منهج الماركسية أيضا لدراسة الاقتصاد والاقتصاد السياسي ولعل هذا ما يجعل من الممكن ان نفرق بين الاقتصاد والاقتصاد السياسي كمستويين مختلفين للبحث والدراسة لنفس التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، بل من الممكن الزعم ان الاقتصاد السياسي هو علم العلوم الاجتماعية لانه العلم الذي يحاول من خلال دراسة العلاقات الاجتماعية (بما في ذلك علاقات الانتاج) دراسة التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية في كلياتها. وهو أيضا العلم الاجتماعي القادر على دراسة المجتمع كمجموعة عمليات متشابكة والظواهر الاجتماعية اما كنتاج او تعبير عن عمليات اجتماعية ذات محتوى تاريخي محدد. ولان منهج الاقتصاد السياسي هو الديالكتيك فانه يكتسب قدرة على التجريد والتحديد تجعل منه بطبيعته علما تركيبيا او بنائيا (structural)؛ اما علم الاقتصاد وهو علم برجوازي النشأة والتطور، أي انه نشأ وتطور في علاقة وثيقة مع تطور البنية الاقتصادية للرأسمالية، فهو يكتفي بدراسة الظواهر الاقتصادية كظواهر عامة للمجتمع دون ادراك، او قل دون اعتراف واضح بمحدودية المجتمع والظواهر تاريخيا، مختفيا خلف الفرضيات بثبات الظواهر غير الخاضعة للدراسة المباشرة. لهذا الموقف غير التاريخي إشكالياته العلمية والايولوجية، ولعل اهم هذه الإشكاليات، وهي اهمها لان طابعها الاشكالي علمي وايديولوجي في ذات الوقت، تعامل علم الاقتصاد البرجوازي مع التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية باعتبارها الوضع البشري الطبيعي وتصرف افرادها باعتباره التعبير المطلق عن العقلانية الاقتصادية (economic rationality) وهذا تعامل ايديولوجي غير علمي اذ ان هناك تشكيلات اقتصادية سبقت الرأسمالية ولها عقلانية مختلفة^٣، كما اثبتت التجربة السوفيتية، رغم سلبياتها، امكانية نشوء تشكيلات ما بعد رأسمالية. وهذا الافتراض هو ايديولوجي أيضا لأنه يحاول ان يعطي تصورا بان لا بديل للرأسمالية وعقلانيتها الاقتصادية. ولكن ماذا يتبقى من علم الاقتصاد البرجوازي كعلم؟ ان الدراسة الموضوعية للعلاقة بين الظواهر والمتغيرات الاقتصادية هي علم، رغم محدوديته ونسبيته للتشكيلة الاقتصادية الرأسمالية، (مثلا العلاقة بين الدخل والاستهلاك، او بين الاسعار والدخل والطلب على البضاعة، او بين توزيع الدخول والادخار، او بين الطلب الفعال عند كينز

ومستوى التوظيف او بين سعر الفائدة و معدل تبادل العملة، او بين معدل التضخم وحجم الكتلة النقدية والعمالة... الخ).

ويمكن القول ان ظاهرة تعدد العلوم الاجتماعية: علم اقتصاد، علم سياسة، علم اجتماع الخ وفروعها الدقيقة الاخرى هي نتاج طبيعي لتقسيم العمل في المجتمعات الصناعية الجديدة، وكان ماركس قد اطلق على علم الاقتصاد البرجوازي الكلاسيكي الجديد عند نشاته اسم الاقتصاد المبتذل وقد ادى ذلك لتعامل اعداد كبيرة من الماركسيين مع مجموعة العلوم الاقتصادية البرجوازية بنظرة احادية فلم يروا فيها غير تبرير اسلوب الانتاج الرأسمالي. ولكن رغم اهمية هذا الانتقاد ذي المحتوى التاريخي، فان من الضروري النظر إلى ما هو علمي في هذه العلوم لان مهمتها ليست فقط التبرير بل السعي للإدارة الكفوة للاقتصاد الرأسمالي وللحفاظ عليه ولاصلاحه وكل ذلك بهدف تحقيق اقصى معدل للربح من خلال رفع درجة معدل الاستغلال، ولكي تحقق تلك العلوم هذا الهدف فانها تقوم بتطوير معارف تقنية هامة في مجال الادارة والمحاسبة ودراسة وبحوث الاسواق والعمليات الانتاجية والتبادلية واتجاهات المستهلكين ... الخ. كما انها تطور ادوات للسياسات الاقتصادية والمالية التي تساعد في توجيه النشاط الاقتصادي بشقيه الانتاجي والاستهلاكي وتستنبط اساليب لاعادة توزيع الدخل والاستثمارات والتراكم تعمل من خلال التحكم على تأثيرات قانون القيمة. وهكذا ايضا تحاول العلوم الاجتماعية الاخرى في ظل الرأسمالية ان تقوم بالدور المزدوج في تبرير اسلوب الانتاج الرأسمالي والعلاقات الاجتماعية (بما في ذلك العلاقات السياسية والقانونية) وتعمل على تأسيس وصيانة هجمنة الرأسمالية وحل تناقض فئاتها وتقليل حدة الصراع الطبقي وطمس معالمه، وفي نفس الوقت تسعى لحل تناقضات النظام الرأسمالي الثانوية وتحسين ادارته ورفع كفاءته لضمان استمراره وصيانته ولتحقيق اعلى معدلات الربح والتراكم. والعلوم البرجوازية تقوم بدورها هذا ليس فقط تحت ظل هيمنة البرجوازية، بل ايضا تحت تأثير الصراع الطبقي والتطور العلمي والتقني لوسائل الإنتاج. وكلاهما يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في منحى ومنهج ونتائج هذه العلوم.

والعلوم الاجتماعية البرجوازية في اداء مهمتها هذه تنتج علما وايدولوجية وعلى البشرية التقدمية ان تحتفظ بالعلم وتطوره وترسل الايدولوجيا إلى متاحف التاريخ، وهذا يتطلب من الماركسيين ان يتحزموا بالمعرفة عند تقديم للعلوم الاجتماعية البرجوازية اذ لا ينفذ النقد العام باعتبارها ايدولوجيا فقط. وهذا يكتسب اهمية خاصة في البلدان التي لا تواجه للتو مهام التحول الاشتراكي والتي سيظل اسلوب الانتاج الرأسمالي سائدا بها اثناء مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، عندما تكون المهمة التي تواجه الثوريين هي: كيف يديرون نظاما رأسماليا بكفاءة في سبيل تطوير القوى المنتجة و احداث تنمية متوازنة ومتسارعة؟ وكيف يحققون نظاما لتوزيع الدخل والخدمات الاجتماعية أكثر عدلا؟ كما يمثل ذلك ضرورة في فترات الانتقال للاشتراكية حيث تتعدد اشكال ملكية وسائل الإنتاج. وفي هذا المجال كان للحزب الشيوعي السوداني اسهاما كبيرا خاصة خلال الديمقراطية الثالثة؛

وإذا كان هذا صحيحا بالنسبة للاقتصاد فهو صحيح ايضا بالنسبة للعلوم الاجتماعية الاخرى كعلوم السياسة والاجتماع والسكان والانثروبولوجيا الاجتماعية والقانون والجريمة والادارة والادارة العامة والسيكولوجي والسيكولوجي الاجتماعي ... الخ، خاصة ان عددا كبيرا من هذه العلوم يقترب بمنهجه من الماركسية ويستعمل تقنيات في البحث تطور المنهج العلمي في دراسة ظواهر جديدة لم يعرفها مؤسس الماركسية نفسها؛ ورغم انها تساعد في تقديم دلائل جديدة على بعض استنتاجات الماركسية، إلا انها بالتأكيد تساعد في

تصحيح مقولات ماركسية خاطئة او تكشف عن متغيرات في الواقع تجعل من بعض تلك المقولات غير صحيحة اليوم وكانت صحيحة بالامس. وهذه العلوم جميعها ذات صلة وثيقة بالمادية التاريخية والاقتصاد السياسي وبعضها تسوده مناهج مثالية تحتاج لانتقادات جوهرية دون اهمال اهمية المجالات التي تدرسها.

الاقتصاد السياسي الماركسي والرأسمالية المعاصرة

ورغم هذا التعدد والثراء في العلوم الاجتماعية، فان الاقتصاد السياسي الماركسي ما زال يقدم التحليل التاريخي الأساسي لطبيعة التشكيل الاقتصادية الاجتماعية للرأسمالية ولأسلوب الإنتاج الرأسمالي، فرغم التطورات التي لحقت بهذه التشكيل فان جوهر اسلوب الإنتاج الرأسمالي، ظل كما هو: إستلاب الانسان المنتج عن طريق تجريدته وفصله عن ملكية وسائل انتاجه (والتي أصبح أكثر ألنصاقا بها أثناء عملية العمل او الإنتاج) ومنتجات عمله واستغلال العمل المأجور واستخلاص فائض القيمة، الذي هو المصدر الأساسي للتراكم الرأسمالي.

لقد تطورت وسائل الإنتاج خاصة ادواته، واصبح العمل أكثر تعقيدا ويحتاج إلى مهارات عالية مما أدى إلى تطور كبير في القوى المنتجة؛ وتطورت الأشكال التنظيمية والقانونية للمنشآت الرأسمالية وظهرت الشركات المحدودة والمساهمة والشركات متعددة الجنسية، وأسواق الأوراق المالية وراس المال المالي والمصرفي وانفصلت الإدارة المباشرة واليومية للإنتاج عن الملكية الفردية لوسائل الإنتاج (مما يؤكد طفيلية الملكية الخاصة وعدم ضرورتها كشرط للإدارة الكفوة للمنشآت كما تعبر الايدولوجيا المبررة للرأسمالية)؛ ولكن ظلت العلاقة الأساسية هي بين العمل المأجور وراس المال، واصبح الجميع، عدا مالكي وسائل الإنتاج، مضطرين لبيع قوة عملهم؛ وتوسع الإنتاج السلي ليشمل انتاج خيرات وخدمات متعددة من بينها الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم مما حول منتجي هذه الخدمات في كثير من البلدان الرأسمالية المتطورة إلى ان يصبحوا جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة، رغم سيادة ايدولوجيا وسطهم تصنفهم خارج نطاق الطبقة العاملة. وما زال الهدف الأساسي لكل منشأة رأسمالية هو تحقيق اقصى معدل للربح وهذا لا يتم في ظروف التنافس الرأسمالي العالمي إلا بزيادة الإنتاجية وزيادة معدل فائض القيمة (معدل الإستغلال) أو فرض الهيمنة الاحتكارية ولا يهتم الرأسمالية كثيرا إذا ما كان العامل المستغل يعمل يدويا في مناجم الذهب في جنوب أفريقيا أو يعمل في مصنع لتطوير الألكترونيات في كوريا الجنوبية او اليابان، وسواء كان هذا العامل معقد التدريب وعالي الكفاءة ويحمل ارقى الدرجات العلمية ويعيش وهما ايدولوجيا بأنه جزء من الطبقة الوسطى ام أنه متدني التدريب والكفاءة يكمل ويندمج في عملية ميكانيكية لآلة ضخمة وييصم اسمه في نهاية الأسبوع او الشهر لأصرف أجره؛ او أن أجره يتحول إلى حساب جاري في بنك ويستعمل بطاقة بلاستيكية-الكترونية لسحبه.

والرأسمالية رغم ما أحدثت من تطور في قوى الإنتاج فانها ما زالت ذلك النظام الطبقي الذي يتفاوت فيه توزيع الثروات والدخول؛ وببداية انهيار دولة الرفاهية تحت ضربات اليمين الجديد منذ نهاية السبعينات وتراجع حركة الطبقة العاملة، اصبح اي حلم عن اختفاء الفقر في البلدان الرأسمالية، بدون تغيير النظام الرأسمالي نفسه، غير قابل للتحقيق ويدعو للسخرية. إن الرأسمالية المعاصرة تعاني من امراض البطالة المزمنة، حتى في اوساط الكوادر المتخصصة، وتعاني من ظاهرة التضخم ومن عجز مزمن في ميزانيات الدولة مما يدفعها للاعتماد على الاستدانة من النظام المصرفي ومن الجمهور ويؤدي بها للتخلي عن واجباتها في تقديم الخدمات الاجتماعية التي كانت مفخرة دولة الرفاهية.

إن راس المال يواجه مشكلة اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض في البلدان الرأسمالية بتطوير التكنولوجيا لزيادة انتاجية العمل وتخفيض عدد العاملين واحلال المكننة والامتة واستعمال الانسان الآلي والكمبيوتر محل العمل الانساني؛ وبدلا عن ان يؤدي ذلك لتخفيض ساعات العمل وزيادة الاجور والمرتببات، فإنه يؤدي إلى زيادة البطالة وهيمنة الاحتكارات وطرد المنتجين الصغار، بل ان المنافسة بين المؤسسات والدول الرأسمالية لتجديد وسائل الانتاج ونظم الانتاج وفقا للتطور العلمي والتقني الذي تفرضه المنافسة نفسها، يؤدي إلى تشريد

اعداد ضخمة من العاملين اما عن طريق التشريد القسري باغلاق المؤسسات او بإغراء العاملين على التقاعد المبكر. وازاء هذه الظروف الجديدة تواجه النقابات تهديدات دائمة من الرأسماليين بان المطالبة بزيادة الاجور قد تؤدي إلى اغلاق المصانع او نقلها إلى بلدان اخرى حيث الاجور اقل، ويزداد دور الدولة الرأسمالية في ضمان الطلب على منتجات الصناعة الوطنية اما عن طريق مشتريات الدولة او عن طريق العقود الخارجية خاصة في مجالات صناعات السلاح^٥ والبناء والطاقة^٦ ... الخ.

ويواجه راس المال مشكلة حقيقية في مجال التوسع أي اعادة الاستثمار وهي مشكلة حقيقية لأنها تتعلق بطبيعته بالذات فلا يمكن وجود راس مال بدون سعيه الدؤوب للنمو، للتمدد من خلال عملية التراكم والاستثمار ومن هنا يكتسب اسلوب الانتاج الرأسمالي صفته كاسلوب للانتاج الموسع؛ والمشكلة ناتجة من ضيق فرص الاستثمار المتاحة على النطاق الوطني للبلدان الرأسمالية المتطورة وزيادة المخاطر في الاستثمارات الخارجية وشدة التنافس على مستوى العالم بين الشركات الوطنية والشركات متعددة الجنسيات من جهة و فيما بين الشركات متعددة الجنسية او العابرة للحدود الوطنية من جهة أخرى وبطؤ نمو الطلب الوطني والعالمي (حتى بالنسبة للسلع الجديدة حيث تسود ظاهرة سرعة تشبع الاسواق^٧) وبحاول راس المال حل هذه المشكلة عن طريق ادخال مزيد من مجالات النشاط الانساني في مجال الانتاج السلعي (الصحة، التعليم، ادارة السجون، الأمن، الخ.)؛ خصصة القطاع العام (بما في ذلك قطاعات الخدمات)، نقل النشاط الرأسمالي وفرضه في تشكيلات ترفض الاستثمار الاجنبي (شرق اوربا مثلاً)، فرض نظم التجارة الحرة وانتقال رؤوس الاموال على كل العالم عن طريق القات (الاتفاقية الدولية للتجارة والتعريف الجمركية^٨) الاتفاقيات اللاحقة التي تنظم التجارة الدولية واقامة منظمة جديدة لرعايتها، وهذا بالضبط ما يسمى بالعولمة. ويحاول جزء من راس المال حل هذه الاشكالات بالمضاربات (في اسعار العملات والاسهم المالية) مما يهدد النظام كله بعدم الاستقرار. ولكن كل هذه المحاولات لا تقدم حلاً جذرياً لمشكلة هي من خلق الانتاج الرأسمالي نفسه وجزء لا يتجزأ من تناقضاته الوطنية والعالمية فمثلاً في الوقت الذي تزيد فيه انتاجية العمل للتطور التقني والعلمي، تزداد فيه البطالة، مما يؤدي إلى تناقص نمو القوة الشرائية (لا تنمو القوة الشرائية بنفس وتائر نمو الانتاج، وهذه احد مصادر الازمات الكلاسيكية في الرأسمالية) وتتخلى الرأسمالية عن السياسات الكينزية، التي تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، بتبنيها للاقتصاد الكلاسيكي الجديد خاصة مدرسته النقدية، وبينما تدعو هذه المدرسة للخصصة وبيع القطاع العام وتسليع الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، فهي تدعو لتخفيض الضرائب، مما يفاقم من ازمة الدولة المالية (تقريباً جميع الدول الرأسمالية تعاني عجزاً

في ميزانياتها العامة^٩) مما يدفع هذه الدول لزيادة الدين العام والذي يؤدي بدوره لزيادة وتيرة التضخم، وتدعو هذه السياسات لتخفيض منصرفات الدولة مما يعني الجأ للطلب العام الفعال مرة أخرى وتدهور أو تجميد نمو الخدمات العامة وازدياد نسب السكان الذين يعيشون على هامش الفقر. أما على المستوى العالمي فان النظام النقدي العالمي والمؤسسات المصرفية الدولية والشركات متعددة الجنسية تمتص الفائض الاقتصادي من دول العالم الاقل نموا مما خلق انسياجا معاكسا لرؤوس الاموال من الدول النامية إلى الدول الاكثر نموا، وهذا يساهم في تقليل الطلب العالمي ويضيق من جديد فرص الاستثمار؛ وتتجلى هذه الأزمة في اعلى درجاتها فيما يعرف بازمة الديون العالمية؛ إذ ان صافي التحويلات من الدول المدينة للدول الدائنة هو ايجابي.

أن هذا الوضع الجديد، في تطور التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية في البلدان الصناعية المتطورة، يحتاج للدراسة المحددة للواقع الملموس في هذه البلدان، مثلما يتطلب ذلك تطور الرأسمالية في بلداننا النامية، ولهذا يصبح دراسة الاقتصاد السياسي لكل بلد مهمة ثورية تواجه ثوريو ذلك البلد المعين؛ ولكنه لا يغني عن دراسة الاقتصاد السياسي للعالم المعاصر الذي يكاد ان يصبح مدينة رأسمالية كبيرة. وهكذا يصبح تطور الاقتصاد السياسي كعلم لا يعتمد فقط على ترديد المقولات التي أكتشفها ماركس حول اسلوب الإنتاج الرأسمالي، او لينين وروزا لوكسمبريغ وهيلفردينغ عن الإمبريالية والإحتكارات وانما بالمعرفة الدقيقة للرأسمالية المعاصرة وكيفية تطورها وعملها والطبقات والفئات الطبقة الموجودة في مجتمعاتها والعلاقات التي تسود بينها وايدولوجياتها واشكالها التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والصراع الطبقي واشكال تجليه وكيفية ادارته وتنظيمه.

ان ما يجعل هناك اهمية للتوقف كثيرا امام هذه المسألة هو الاخطاء التي ارتكبتها الستالينية في موقفها من تطور بعض العلوم كعلم الوراثة والامكانيات الكبيرة التي يتيحها في تطوير الزراعة وتربية الحيوان والطب. وكذلك موقف الستالينية من علم السبيرنطيقيا (وهو اساس علوم الكمبيوتر والامتة والتسيير الذاتي). اذ انه بدون النقد الحاسم لذلك الموقف فمن الممكن تكراره في مستقبل التطور العلمي وسط اي مجموعة من الماركسيين.

لقد ارتبطت اخطاء الستالينية عند الكثيرين بالاطء السياسية والاقتصادية وبالموقف من قضية الديمقراطية داخل الحزب والمجتمع السوفييتيين، ولكن كثيرين لم يهتموا بدور الستالينية في تخلف العلم في الاتحاد السوفيتي وبالتالي وسط معظم الماركسيين الذين كانوا، بشكل عام، ينظرون للتجربة السوفيتية باعجاب ودون اي نقد يذكر. لقد حولت الستالينية الماركسية من منهج علمي يهدف لدراسة وفهم الواقع وتغييره وتطويره إلى ايدولوجية للدولة السوفيتية تيرر وجودها وسياساتها واخطائها، وعلى هذا الاساس نستخدم تعبير ماركوز الشهير عن "الماركسية السوفيتية"

وقد انعكس كل ذلك في ظاهرة ما يسمى بالجمود العقائدي في الاتحاد السوفيتي حيث ادت مصادرة الديمقراطية في المجتمع والحزب لما يمكن تسميته وجود علم رسمي او وجهة نظر "علمية رسمية" ترقى إلى مستوى التفسير الرسمي للماركسية (مما يذكر بسلطة الكنيسة او العلماء الرسميين للاسلام). ففي علم الوراثة مثلا كانت توجد نظرية رسمية قفلت الطريق امام تطور ذلك العلم باعتبار ان النظريات الجديدة حينها ليست ماركسية (انظر عرض هذه القضية في كتاب: آ.ت. فرولوف، الفلسفة وتاريخ علم الوراثة، ماكدونالد، لندن، ١٩٩١). وشمل ذلك علوما اخرى مثل السبيرنطيقيا والتي اعتبرت معادية للطبقة العاملة في العهد الستاليني، وفي العلوم الاجتماعية فقد اعتبر علم الانثربولوجيا الاجتماعية علما استعماريًا، واعتبر الاقتصاد

القياسي محاولة لاطفاء العلمية على الاقتصاد البرجوازي وهكذا أصبحت الايدولوجيا هي التي تحكم النظرة إلى العلوم، بدل ان تكون المعرفة العلمية هي اساس صياغة الثقافة الجديدة للمجتمع السوفيتي.

وكان لكل ذلك انعكاساته على الفكر الماركسي وتطوره على نطاق العالم وكان اثره الأكبر على الحركة الشيوعية العالمية والتي ظلت تعاني من ممارسة الحزب السوفيتي لدور المركز رغم الحل الرسمي للكونمترن واتخاذ منهج الاجتماعات التداولية للحزب الشيوعية العالمية، فما ظل يصدر من الاتحاد السوفيتي: الدولة والحزب والأكاديميين ، ظل بمثابة النظرية الرسمية، والقرار السياسي الصائب، والاجراء الضروري للدفاع عن الاشتراكية ومواجهة الامبريالية. بل واصبح الخلاف مع القادة السوفيت، وفقا لوجهة النظر الرسمية السوفيتية، يعرض وحدة قوى الاشتراكية العالمية وحركة الطبقة العاملة وحركة التحرر الوطني للخطر، واصبح هناك محذور يسمى "العداء للسوفييت" (بعد ان جرد مفهوم العداء للسوفيت من محتواه التاريخي)، وتحت مقصلته تجز رؤوس المنقدين لما يحدث في الاتحاد السوفيتي والمنقدين لتجربته ونموذجه في بناء الاشتراكية، او لما يقترحه اكاديميوه وسياسيوه كحلول لمشاكل البشرية العالمية. ومع استحالة ان يدرك العلماء السوفيت مشاكل العالم كلها وان يضعوا لحركتها الثورية الحلول والتكتيكات الملائمة فان المركز السوفيتي كان إلى جانب ذلك يسوده الجمود العقائدي لسيادة الستالينية وجوهرها مصادرة الديمقراطية في الحزب والمجتمع السوفيتي، اصبحت مدارس فكرية ماركسية كاملة مستهجنة ومعزولة لأنها تنتقد الاتحاد السوفيتي: مدرسة فرانكفورت، ماركسيي النيو لغت ريفيو، ماركسيي المنثلي لبير ريفيو، التيارات التروتسكية المختلفة، بل وشخصيات ومفكرين كانوا في احزاب شيوعية غريبة مثل روجيه غارودي ومساهماته 'ماركسية القرن العشرين'، و 'المنعطف الاشتراكي الكبير'، و 'نحو نموذج وطني للاشتراكية' ١٠. أو الموقف السوفيتي الرسمي من العالم الاقتصادي البولندي أوسكار لانجة.

ان هذا الموقف قد حرم الماركسية من حوار ثر، بل انه حرم السوفيت من نظرة ناقدة من مواقع الصداقة والحرص على تطور الثورة الاشتراكية. ان تعدد التيارات والمدارس الماركسية والاشتراكية هو احد حقائق العصر التي يجب الا يتم تجاهلها وان وحدة الحركة الثورية العالمية لا بد ان تنطلق من حقيقة تعددها وتنوعها وضرورة الحوار الثر بين فصائلها.

انهيار المعسكر الاشتراكي وقضية الديمقراطية

يطرح انهيار المعسكر الاشتراكي للمناقشة قضايا نظرية وعملية كثيرة. ولعل احد اهم هذه القضايا هي قضية ماهية الاشتراكية وعلاقتها بالديمقراطية. فهل الاشتراكية هي الملكية العامة لوسائل الانتاج؟ اي انها الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واستبدالها بالملكية الاجتماعية باشكالها المختلفة؟

ان الاشتراكية، وفي تقديري، هي نظام يهدف لإلغاء اغتراب الانسان. وجوهر اغتراب الانسان في المنظومات الاقتصادية الاجتماعية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هو فصل المنتج عن ملكية وسائل الانتاج التي يعمل بها لانتاج وسائل معيشته بشكل مباشر او غير مباشر، وفصله عن منتجات عمله بالذات، فهو ينتج ما لن يملك لان الوسائل التي استخدمها في الانتاج ليست ملكه. ان هذا يجعل ملكية وسائل الانتاج، وهي عنصر واحد فقط في علاقات الانتاج، تبدو وكأنها علاقات الانتاج كلها. ورغم اهمية عنصر ملكية وسائل انتاج في صياغة علاقات الانتاج الا ان الاخيرة تشمل علاقات تنظيم و توزيع الانتاج وتبادلته.

ان تجريد المنتج من وسائل الانتاج يؤدي إلى عزله عن عملية تنظيم الانتاج (اتخاذ القرار حول ما ينتج وكيف ومتى ينتج وإلى من واين يتم تبادلته وباي قيمة او شروط) وعن عملية توزيع الانتاج او العائد من تبادلته. وجوهر هذه العملية في التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية هو تحول قوة العمل إلى سلعة، اي اضطرار العامل لبيع قدرته على العمل خلال فترة زمنية محددة، لذا اسمى ماركس عملية التحول هذه

بالتراكم البدائي لرأس المال؛ يقول ماركس "ليس التراكم البدائي الا العملية التاريخية التي فصلت المنتج عن وسائل الإنتاج" (ماركس، رأس المال، دار التقدم، الطبعة الانجليزية، الجزء الأول، ص ٦٦٨). وهذا هو جوهر انتقاد الماركسية والاشتراكية للديمقراطية الليبرالية التي تكفل الحرية السياسية للمنتج بينما يظل معزولا ولا حق له في الاشتراك في عملية ادارة وتنظيم وتوزيع الانتاج وعائد الانتاج. والملكية العامة لوسائل الإنتاج عندما تأخذ شكل ملكية الدولة لاتحل اشكال عزل المنتج عن وسائل انتاجه او حرمانه من اتخاذ القرار حول تنظيم عملية الإنتاج وتوزيع عائد الإنتاج الا في حالة ان تكون الدولة نفسها دولة المنتجين، اي خاضعة لارادتهم كدولة وكمؤسسات منتجة على كل المستويات؛ وإلا أصبحت ملكية الدولة اداة لسيطرة البيروقراطية والتكنوقراط على وسائل الإنتاج. وهذا بالطبع ما يضع قضية الديمقراطية كقضية جوهرية و اساسية، بل يمكن القول تعريفية (problem of definition)، اذ يستحيل تعريف الاشتراكية بدون الديمقراطية؛ وهذا هو بالضبط البعد الاجتماعي للديمقراطية الاشتراكية. وبالتالي فان اي تنظيم اجتماعي قائم على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج لا يمكن ان يلغي اغتراب المنتج وبالتالي لا يمكن ان يطلق عليه تعبير الاشتراكية الا اذا كانت الدولة ديمقراطية وتسود الديمقراطية المجتمع على كافة مستوياته التنظيمية؛ سياسية كانت ام انتاجية. واذا كان الأمر كذلك فما معنى ارتباط مفهوم الانتقال للاشتركية بديكتاتورية البروليتاريا؟

ليس من قضية تعرضت للترفيف الأيديولوجي مثلما تعرضت قضية ديكتاتورية البروليتاريا، ولعل اهم ما ساعد في ذلك التركيب السلبي للفظ المقولة نفسها، التي استخدمت بدلا عن ديمقراطية الطبقة العاملة (او ديمقراطية كل الشعب)، يقول البروفيسر ديفيد هيلد، استاذ العلوم السياسية بالجامعة المفتوحة ببريطانيا وهو باحث متمكن في قضايا الدولة والديمقراطية والطبقات، "بديكتاتورية البروليتاريا كان ماركس يقصد السيطرة الديمقراطية على المجتمع والدولة بواسطة اولئك الذين هم اغلبية الناس الراشدين، الذين لا يملكون او يسيطرون على وسائل الإنتاج" (ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، البوليتي برس، ط ١٩٩٥، ص ١٢٨). والسؤال المباشر الذي يخطر للباحث هو: إذا كانت هي سيطرة ديمقراطية ولأغلبية الناس الراشدين فلماذا تسميتها بديكتاتورية؟ والإجابة ببساطة لأنها تجرد البرجوازية من ملكيتها الخاصة وتجعل من ملكية وسائل الإنتاج ملكية اجتماعية، اذن انها تصبح ديكتاتورية من وجهة نظر وضد البرجوازية فقط. إن الحديث هنا عن ديكتاتورية طبقة؛ بمعنى سيطرتها وهيمنتها، وبالتالي كانت الديمقراطية الليبرالية توصف بأنها ديكتاتورية البرجوازية. ولكن المفهوم السياسي الدارج لتعبير ديكتاتورية أصبح هو السائد حتى في وسط دارسي العلوم السياسية والاجتماعية مما جعل إستعماله لوصف هيمنة الطبقة العاملة سلبيا ولا يصلح للخطاب الايدولوجي والسياسي الذي يوجه لجماهير واسعة متعددة المستويات التعليمية وفي مواجهة خطاب ايدولوجي وسياسي يستعمل تعبير الديمقراطية بشكله العام المجرد.

ان ماركس وانجلز في البيان الشيوعي يتحدثان عن البروليتاريا المنظمة كطبقة حاكمة والتي تنتصر نهائيا في معركة الديمقراطية. بل أن انجلز في خطاب له لبيبل (يشير اليه لينين في "الدولة والثورة" ص ٧٨ و ٧٩ من الطبعة الإنجليزية لدار النشر باللغات الأجنبية ببيكين عام ١٩٧٦)، ينتقد فيه برنامج غونا للحزب الإشتراكي الألماني مطالبا حذف اي اشارة للدولة في البرنامج واستبدالها بكلمة المانية تعطي معنى كلمة الكميونة الفرنسية^١، باعتبار ان الدولة بمعناها الطبقي تنتهي بعد الثورة وتضمحل تاركة مكانها للجان لإدارة الشؤون العامة والاقتصاد. ويقول انجلز ان البروليتاريا عندما تستعمل الدولة فإنها تستعملها لمواجهة اعدائها ولكنها عندما تنشر الحرية تختفي الدولة كجهاز قمعي. إن هذا التحول النوعي في طبيعة الدولة والذي يعرف في الادب الماركسي باضمحلال الدولة، اي فقدها لطبيعتها كجهاز طبقي قمعي، لم يتم في البلدان الاشتراكية. وهذه في تقدير ي تتعلق بمسألة الظروف المحلية والعالمية لانجاز الثورة في تلك البلدان. إذ أن المسألة الأساسية فيما يبدو ليست هي دولة البروليتاريا، بل كيف تصل البروليتاريا للسلطة؛ اي كيف تجز ثورتها وتقيم مجتمعها الجديد: الاشتراكية؟ اذ انه على حل هذه الإشكالية السياسية الاجتماعية، يعتمد ليس فقط

شكل، بل جوهر ما يسمى بدولة البروليتاريا او دكتاتوريتها، واما اذا كانت هذه الدولة ديكتاتورية بمعنى البسيط السياسي، اي سلطة سياسية لأقلية تحكم عبر العنف والإجراءات الاستثنائية، بما في ذلك مصادرة حقوق الإنسان المدنية والسياسية؛ ام انها ديكتاتورية بالمفهوم التاريخي لهيمنة وسيادة طبقة اجتماعية بمعنى انها استطاعت عبر اقناعها لأغلبية الجماهير ان تُلهم حولها باعتبارها المعبر التاريخي عن تطلعاتهم في تشكيلة اقتصادية اجتماعية جديدة؛ وبالتالي تتحول ديمقراطيا للجان لإدارة الشؤون العامة والاقتصاد، اي تضمحل كدولة بمفهوم الدولة السابق، الأداة الطبقيّة لقهر الطبقات الأخرى وبالتالي تنتفي صيغتها كديكتاتورية.

ان استيلاء البروليتاريا على السلطة هو خلاصة او قمة نتائج عملية ثورية طويلة ومعقدة من النضال السياسي والاقتصادي والأيدولوجي، ولحظة استلام السلطة تعبر عن قمة الأزمة التي تواجهها التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية. ومفهوم الأزمة هذا يحتاج لوقف إعادة التقييم؛ فقد اعتاد الماركسيون، واللينينيون منهم على وجه التحديد، ومن بينهم الحزب الشيوعي السوداني، لإيراد مقتطف طويل للينين حول الموضوع. يقول لينين

"لكي ينجح التمرد المسلح ينبغي ألا يعتمد على التأمّر، وإنما على الطبقة الطليعية. هذا هو الشرط الأول. يجب ان يستند التمرد على نهوض ثوري بين الجماهير. وهذا هو الشرط الثاني. يجب ان يعتمد التمرد على وجود ذلك المنعطف في تاريخ الثورة الصاعدة عندما يصل نشاط صفوف الطليعية من الشعب إلى قمته، وعندما يبلغ التردد في صفوف الأعداء وفي صفوف الأصدقاء الضعاف والمترددين للثورة، مداه. وهذا هو الشرط الثالث"

ومفهوم لينين هذا والذي كما اسلفت يتبناه معظم الماركسيين، يثير كثير من القضايا الهامة، فهو يتحدث عن التمرد المسلح وعن شروط نجاحه: اعتماده على الطبقة الطليعية، استناده على نهوض ثوري بين الجماهير، واعتماده على منعطف يصل فيه نشاط الطلائع قمته وتردد أعداء الثورة مداه. وهذه الشروط يمكن ان تحدث تحت نوعين من الأزمة لا يفرق بينهم المنعطف اللينيني المشار إليه: الأزمة العابرة او المؤقتة أو الجزئية، والأزمة المركبة أو العضوية.

وتمثلت كتب العلوم الاجتماعية بتعريفات مختلفة عن معنى الأزمة؛ غير ان اغلب علماء الاجتماع والاقتصاد السياسي^{١٢} يتفقون على أن الأزمة هي حالة تتطلب درجة من التغيير، إما تغيير إصلاحي أو تغيير جذري. ولكنهم يتفقون أيضا أن الأزمة ليست مفهوما موضوعيا فقط، اي انها ليست فقط أزمة اقتصادية مثلا؛ وإنما هي ايضا مفهوما ذاتيا يشمل الشعور بالأزمة، وإدراكها والوعي بها، ووجود او عدم وجود برنامج لتجاوزها وتوفر او عدم توفر الإرادة المنظمة والفعالة لتجاوزها. وإذا كان الأمر كذلك فمن المهم تحديد نوع الأزمة التي تواجه المجتمع ومواقف القوى الاجتماعية المختلفة منها، وبرنامجها لتجاوزها وقدرتها على تنفيذ ذلك البرنامج، بما في ذلك أفتان الجماهير أو اغلبيتها بأنها القوى القادرة على تقديم الحلول لتجاوز الأزمة. وفي مسألة إفتان الجماهير هذه تكمن قضية انتقال السلطة من فئة إلى أخرى، ولكن ذلك يعتمد على النظام السياسي والدستوري الذي ينظم مسألة انتقال السلطة، على إستعداد الفئة او الطبقة (أو أحيانا تحالف الفئات أو الطبقات الحاكم) للتقيد بقوانين اللعبة والسماح بانتقال السلطة وفقا للاسس الدستورية والقانونية السائدة، وإذا كانت هذه الأسس الدستورية والقانونية لا تسمح بالانتقال السلمي وتداول السلطة، أي أنها غير ديمقراطية، فإن الانتقال يؤخذ شكلا عنيفا، وتتفاوت درجات العنف وفقا لمقاومة الطبقة أو الفئة السائدة. ولكي لا يصبح الثوريون بلانكيون أو إنقلابيون فإن الانتقال سواء كان عنيفا او سلميا لا بد أن يحظى بموافقة الجماهير ومشاركتها النشطة، لقد كتب لينين في عام ١٩١٧ "أنا لسنا بلانكيين فحن لا ندعو لاستلام السلطة بقوة الأقلية. نحن ماركسيون". ورغم هذا تبقى هناك قضية هامة تتعلق حول البرنامج الذي على اساسه أعطت

الجماهير موافقتها لقيام سلطة جديدة. ولناخذ مثالنا من الموضوع نفسه ونطرح السؤال الذي يحاول بعض الماركسيين والشيوعيين تقاديه. لنفترض أن ثورة أكتوبر في روسيا كانت ثورة أغلبية الجماهير المقتتعة ببرنامج للتحويل الاشتراكي في روسيا؛ فهل كان فعلا من الممكن لروسيا في مستوى تطورها ذلك ان تتحول إلى الاشتراكية؟ يجيب لينين "إن حزب البروليتاريا لا يستطيع ان يتولى مهمة تقديم الاشتراكية في بلد من الفلاحين الصغار، حتى تصبح أغلبية الجماهير مدركة للحاجة للثورة الاشتراكية"^{١٣}.

ولقد كان لينين مدركا للتناقض الذي يواجهه الحزب البلشفي كحزب للثورة الاشتراكية في بلد غير ناضج بعد للثورة الاشتراكية كان لينين والحزب البلشفي يأملون في أنتؤدي الحرب إلى ثورات لإشتراكية في بلدان غرب أوربا الأكثر تطورا وبالتالي يتيح ذلك ظروف جديدة للإنتقال للإشتراكية في روسيا ولكن ذلك لم يحدث. ومنذ البداية كانت الاجراءات التي اتخذها البلاشفة تأخذ طابعا ديمقراطيا ينتمي إلى مرحلة الثورة البرجوازية الديمقراطية كتنظيم الارض على الفلاحين وحق الشعوب في تقرير مصيرها بما في ذلك حق الانفصال الذي اعطي لكل المناطق والشعوب الملحقة بالامبراطورية الروسية السابقة. وكان لينين يحذر من ان تتخذ مجالس السوفيات أي إصلاحات لا يفرضها او يتطلبها الواقع الاقتصادي أو يلائم مستوى وعي وإدراك أغلبية الجماهير. مما يعني أنه ينبغي على البلاشفة التدرج مع الجماهير وتنظيمها. وقد طرح ذلك على التو طبيعة الدولة الجديدة: هل هي ديكتاتورية البروليتاريا؟ وكانت الاجابة على المستوى العملي واضحة انها دولة تحالف العمال والفلاحين والجنود الممثلين في مجالس السوفيات؛ أما على المستوى النظري فما كان من الممكن ان تكون ديكتاتورية للبروليتاريا. أما كيف تحولت تلك السلطة السوفيتية إلى ديكتاتورية؟ فذلك سؤال تتم الاجابة عليه لا من خلال النصوص الماركسية او اللينينية فقط، بل من خلال دراسة التجربة السوفيتية بالذات. ولا بد أن تبدأ هذه الدراسة من ظهور السوفيات خلال ثورة ١٩٠٥ وتطورها وتجربتها الثرية خلال فترة ثورة فبراير والحكومة المؤقتة وحتى ثورة أكتوبر وممارستها للسلطة الفعلية بين ثورة أكتوبر وعام ١٩٢١ وكيف أنها بعد ذلك بدأت تفقد طبيعتها كاجهزة ديمقراطية منتخبة من العمال والفلاحين والجنود وتحولها لاجهزة خاضعة للحزب، أي عندما تحولت السلطة من السوفيات إلى الحزب رغم الوجود الشكلي للسوفيات بعد ذلك. ومثل هذه الدراسة تحتاج لمجال غير هذا

:

"The party of the proletariat cannot assume the task of introducing socialism in a country of small peasants, until the vast majority of the population has become conscious of the need for socialist revolution." (quoted in Lucio Colletti, 'The Question of Stalin' reprinted from New Left Review, No 61, 1970 in Robin Blackburn, editor, *Revolution and Class Structure*, Fontan / Collins, Glasgow 1977.